الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

القسم الثاني: قتل شبه العمد:

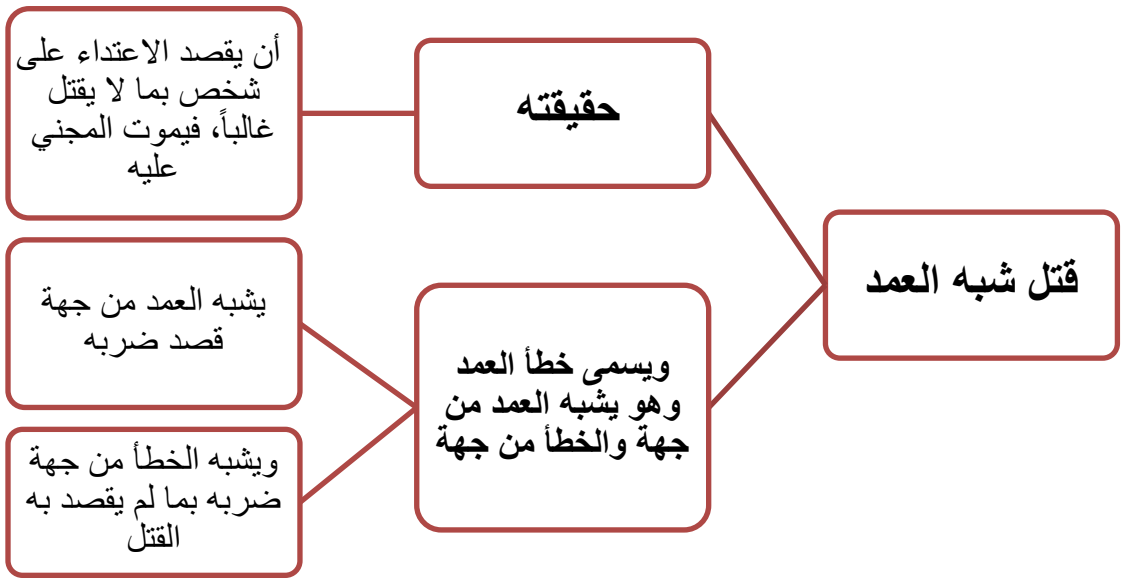

من صور قتل شبه العمد وأمثلته:

١- أن يضربه في غير مقتل بسوط أو حجر صغير أو عصا صغيرة، أو يلكمه أو يلكزه في غير مقتل فيموت.

بشرط ألا يوالي بين الضربات أو يكون المضروب صغيرا أو ضعيفا.

٢- أن يربطه ويلقيه إلى جانب ماء قد يزيد وقد لا يزيد، فيزيد الماء، ويموت منه، وكذا لو ألقاه في ماء قليل لا يغرق مثله فغرق.

٣- أن يصيح بعاقل في حال غفلته فيموت، أو يصيح بصغير، أو معتوه، على سطح، فيسقط، فيموت.

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

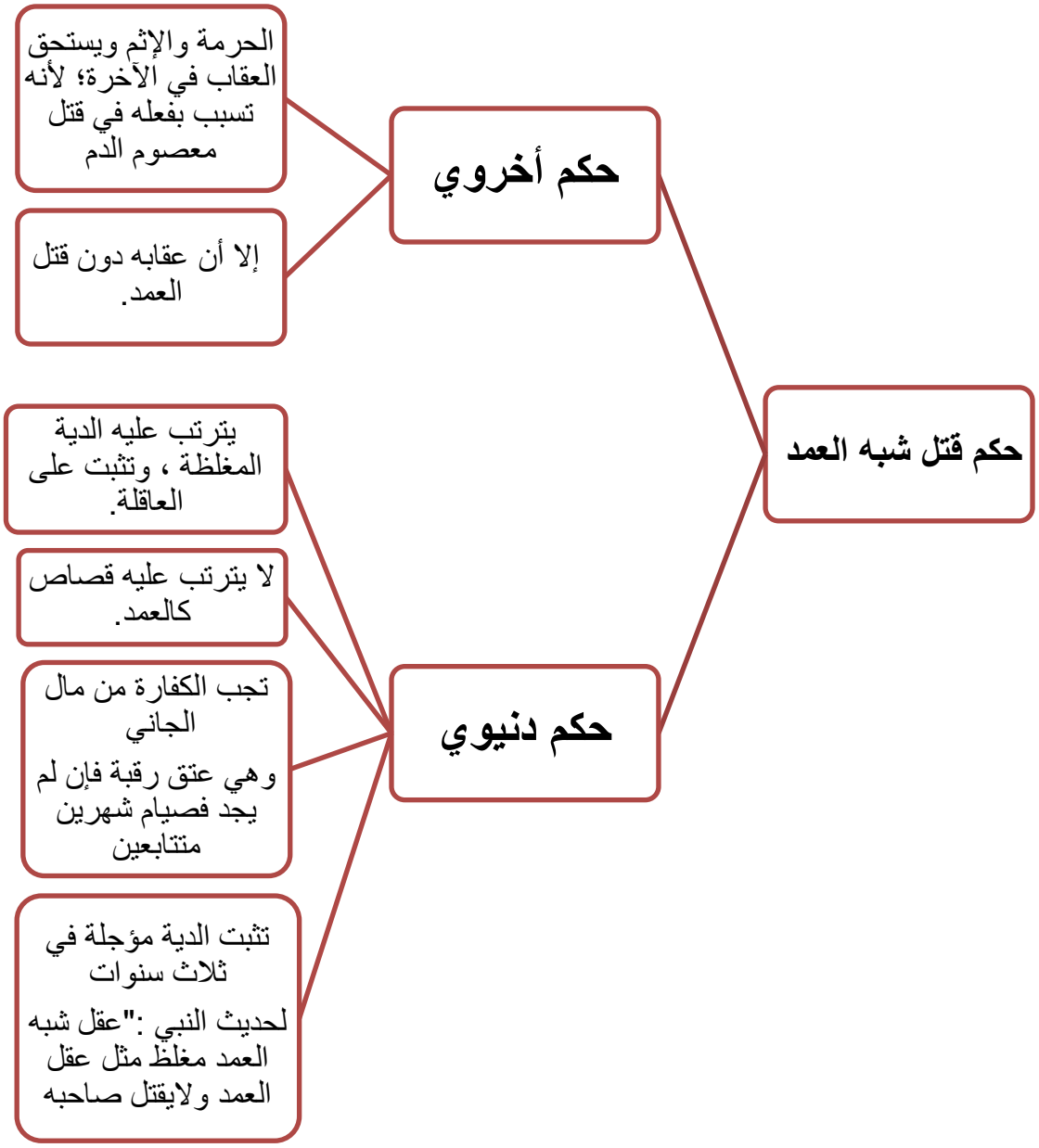

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

القسم الثالث: قتل الخطأ:

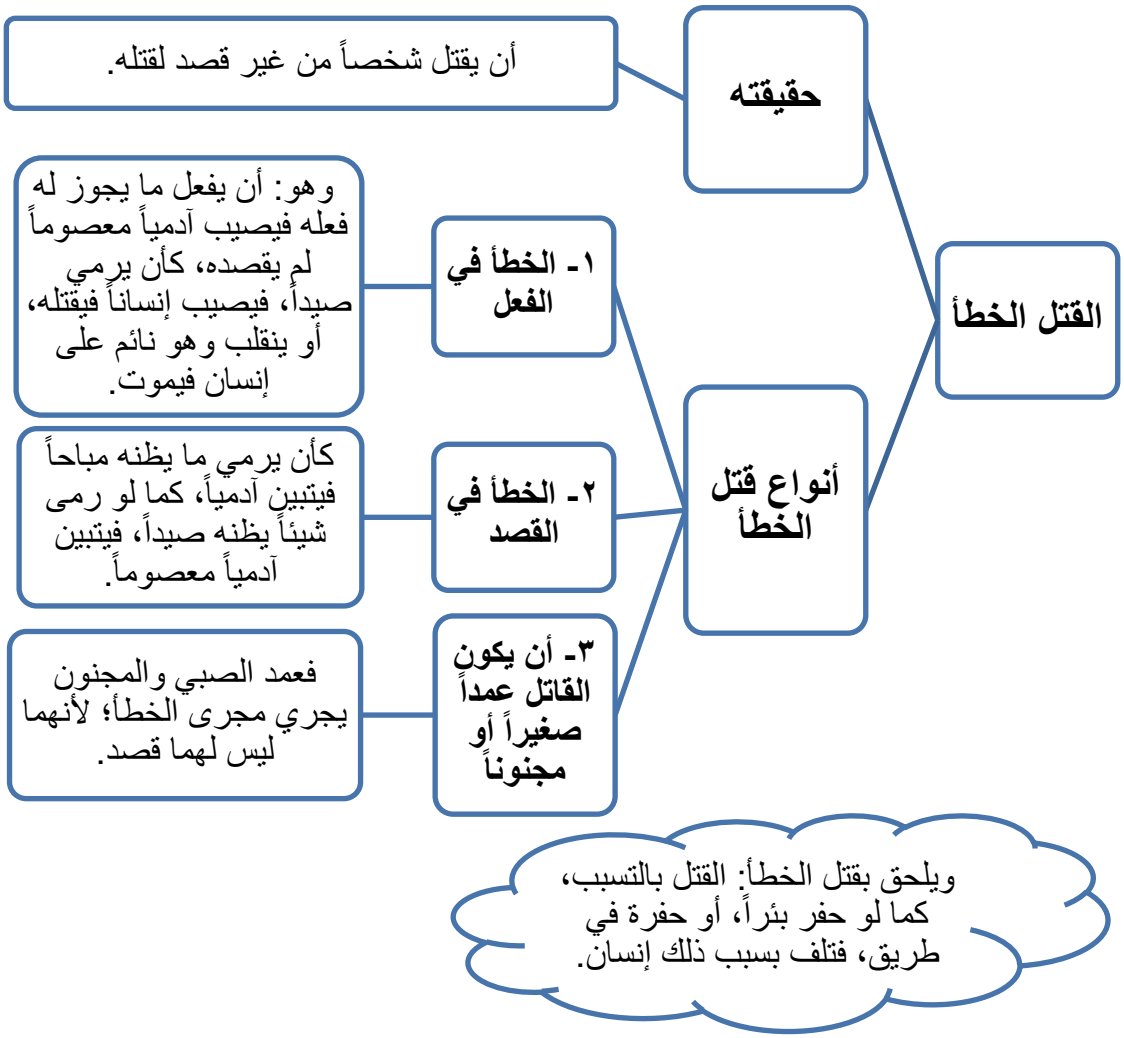

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

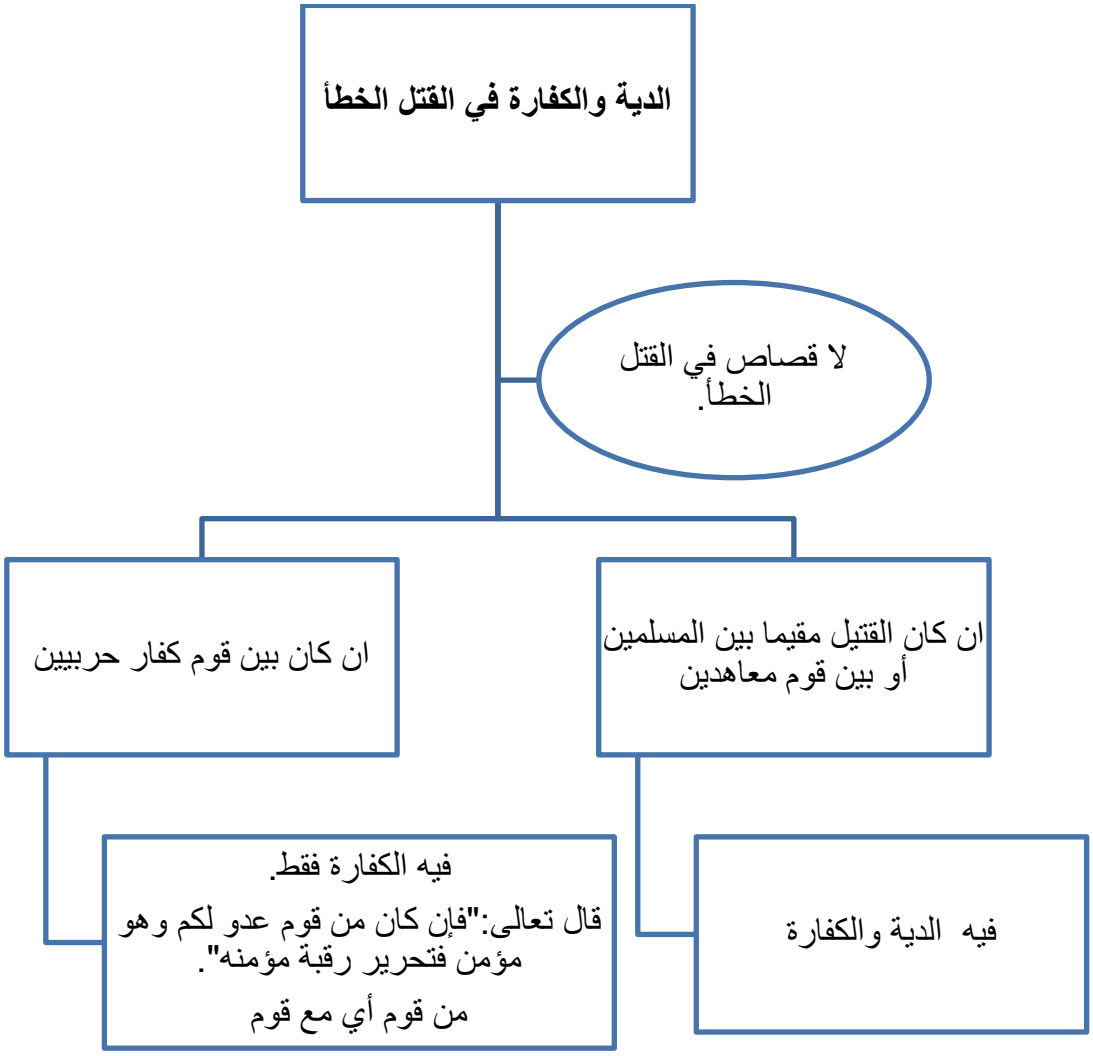

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

المسألة الرابعة: الجناية على ما دون النفس:

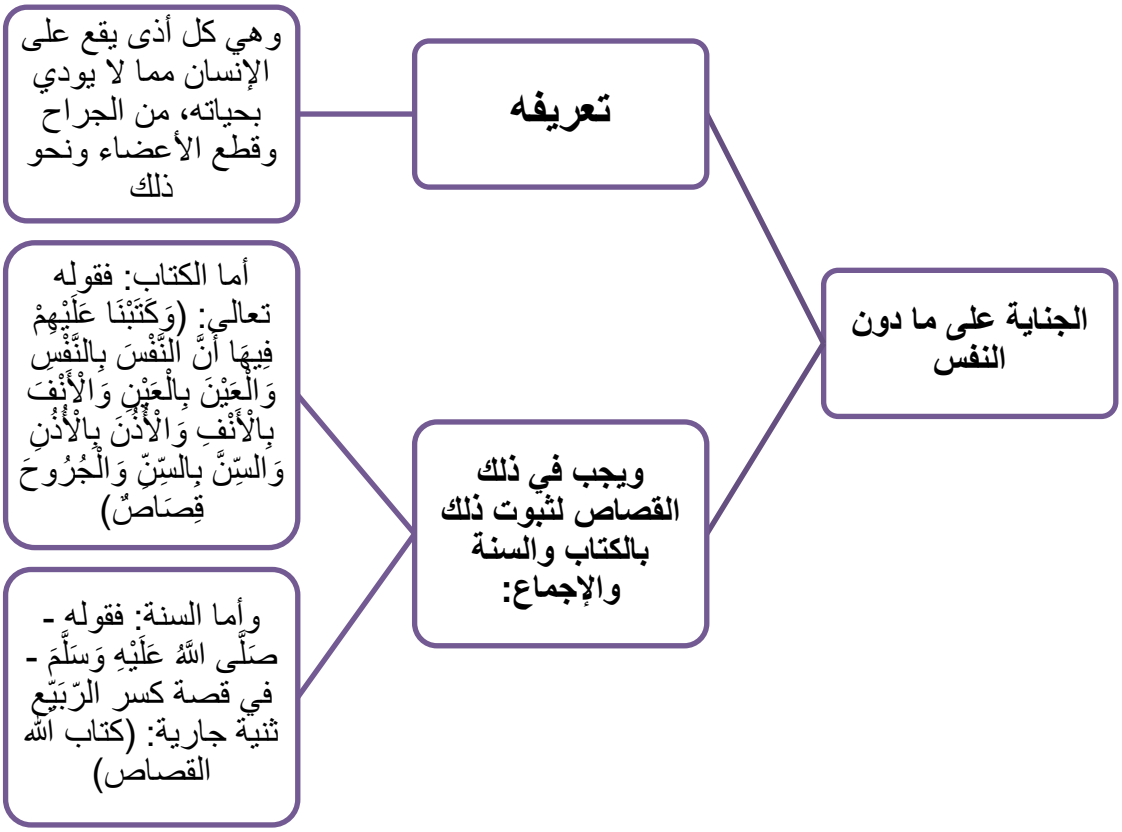

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

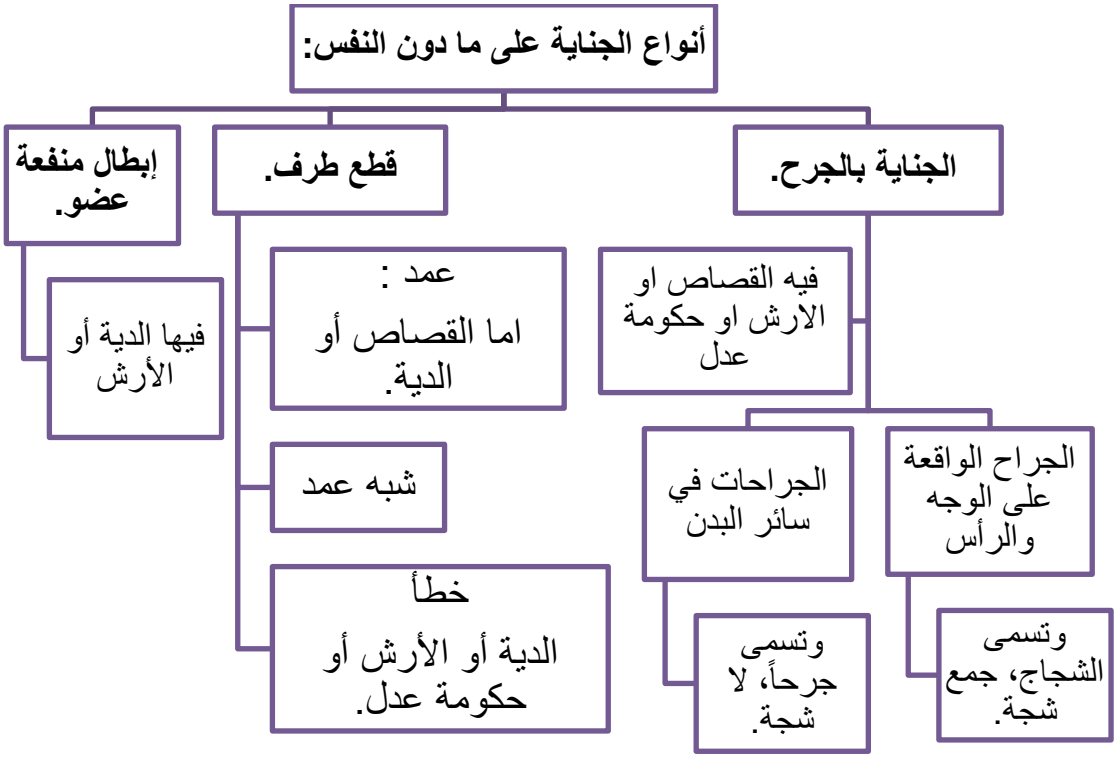

النوع الأول: الجناية بالجرح:

القسم الأول: الجراحات الواقعة في الرأس والوجه، (الشجاج)وهي عشرة أنواع:

خمس ليس فيها قصاص ولا دية، وإنما يجب فيها حكومة

خمس لا يجب القصاص فيها، إلا في الموضحة فقط والباقي فيه الدية

وسبب استثناء الموضحة لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها، بخلاف ما عداها

فإنه لا يؤمن فيها الزيادة والنقص في طول الجراحة وعرضها، ولا يوثق باستيفاء المثل.

ضابطها :

يقتص من كل جرح ينتهي إلى عظم ، وقد تكون في الرأس والوجه وتسمى الشجاج ، وقد تكون في البدن.

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

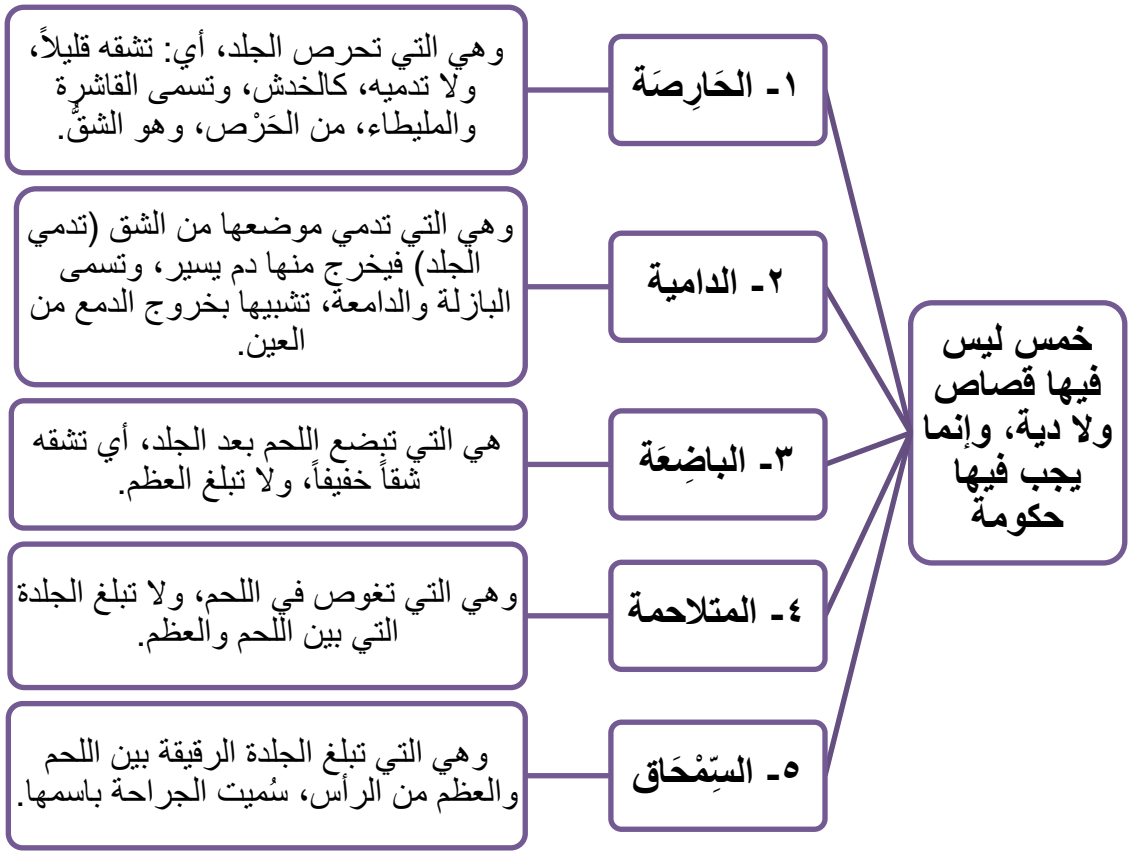

والحكومة هي أن يقوّم المجني عليه قبل الجناية كأنه عبد، ثم يُقَوَّم، وهي به قد برئت، فما نقص من القيمة، فللمجني عليه مثل نسبته من الدية.

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

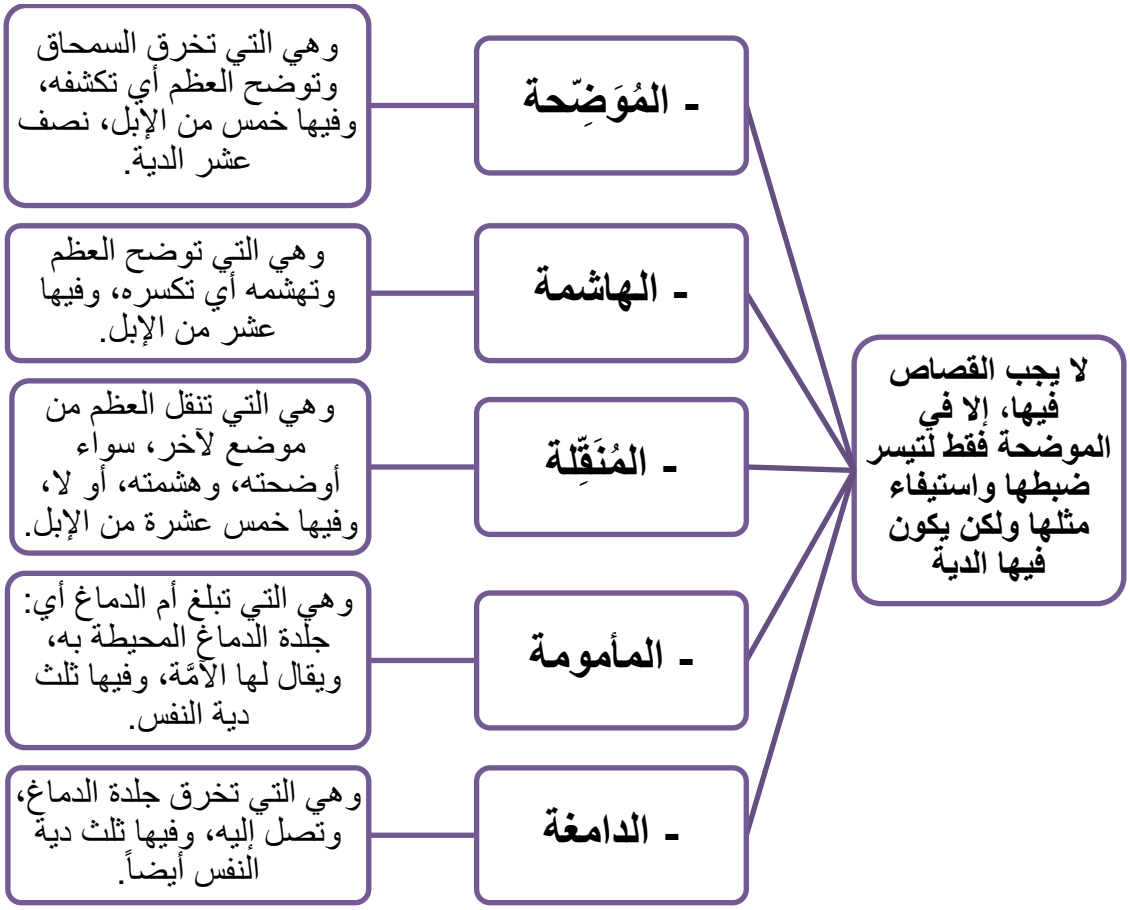

ويضاف إلى ذلك الجائفة، وهي التي تصل إلى باطن الجوف، مما لا يظهر للرائي، كداخل بطن، وداخل ظهر، وصدر، وحلق، ومثانة، وهذه ليست من الشجاج، لأنها ليست في الرأس أو الوجه، إلا أنهم يذكرونها تبعاً بجامع التقدير فيها، وفيها ثلث دية النفس.

الدليل على الجراح النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كتب إلى أهل اليمن كتاباً، وذكر فيه: (وفي المأمومة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل ... وفي الموضحة خمس من الإبل)

قال العثيمين :"فالذي نرى انه يمكن المقاصة في كل جرح"

وذالك لتقدم الطب ، ويرى ابن تيمية :"ان القصاص في كل شيء حتى اللطمة والطعنة والسبة"

القسم الثاني: الجراحات في سائر البدن:

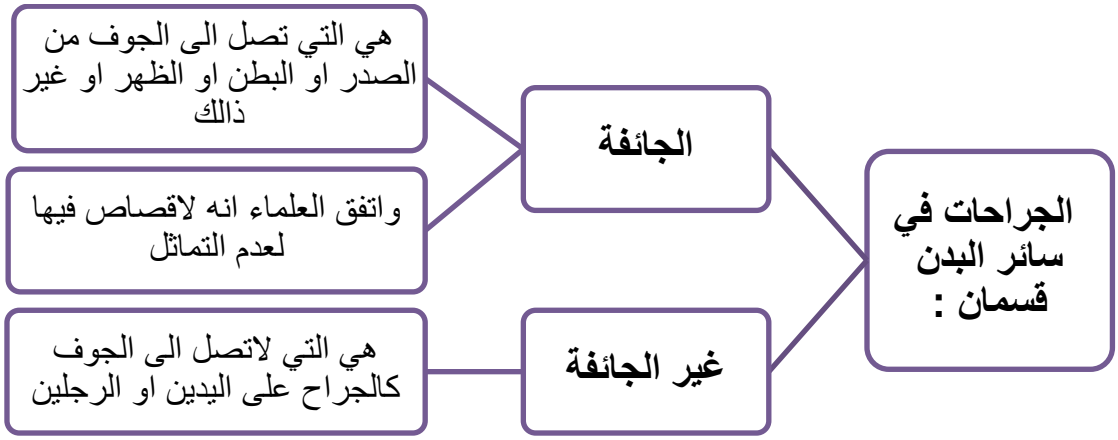

النوع الثاني: قطع الطرف:

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

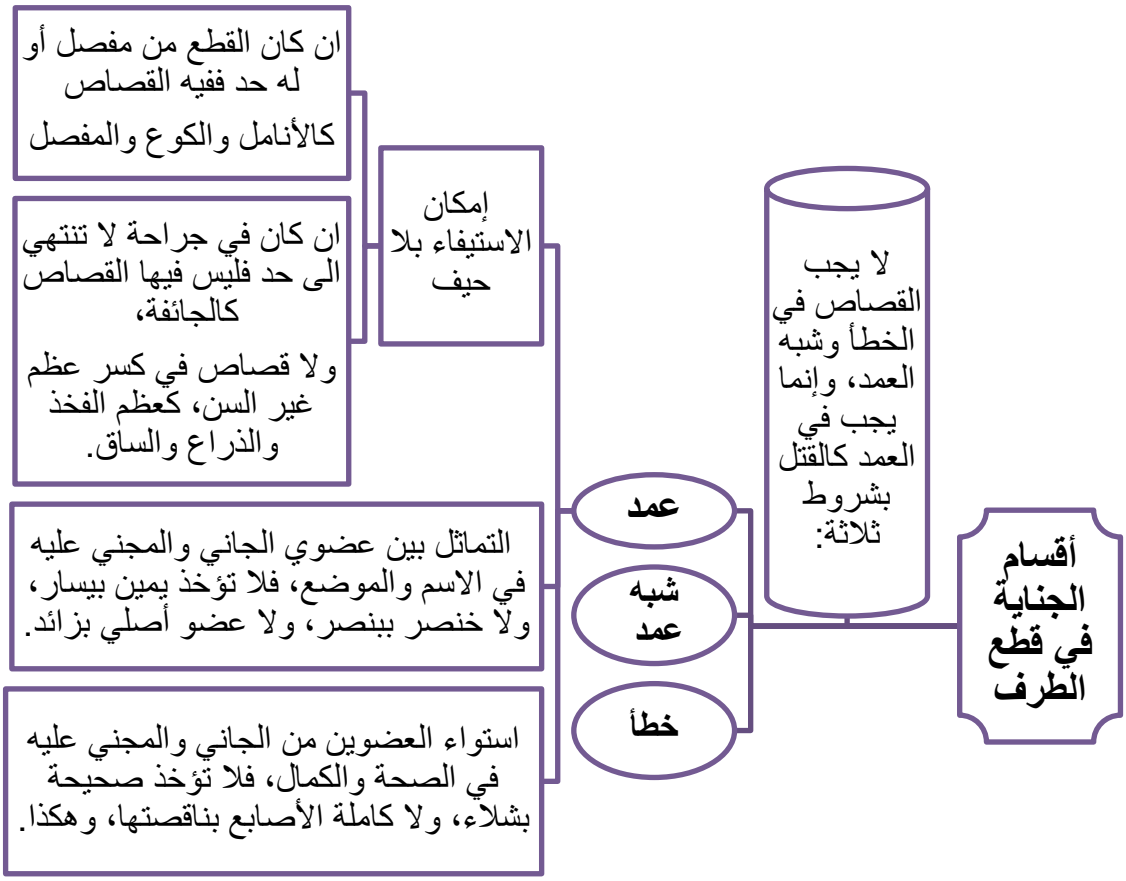

النوع الثالث: إبطال منفعة عضو:

ومن المنافع: إزالة العقل والسمع والبصر، وإبطال الشم، وذهاب النطق والصوت والذوق، وزوال المضغ وزوال الإمناء، وإبطال قوة الإحبال، وغير ذلك.

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

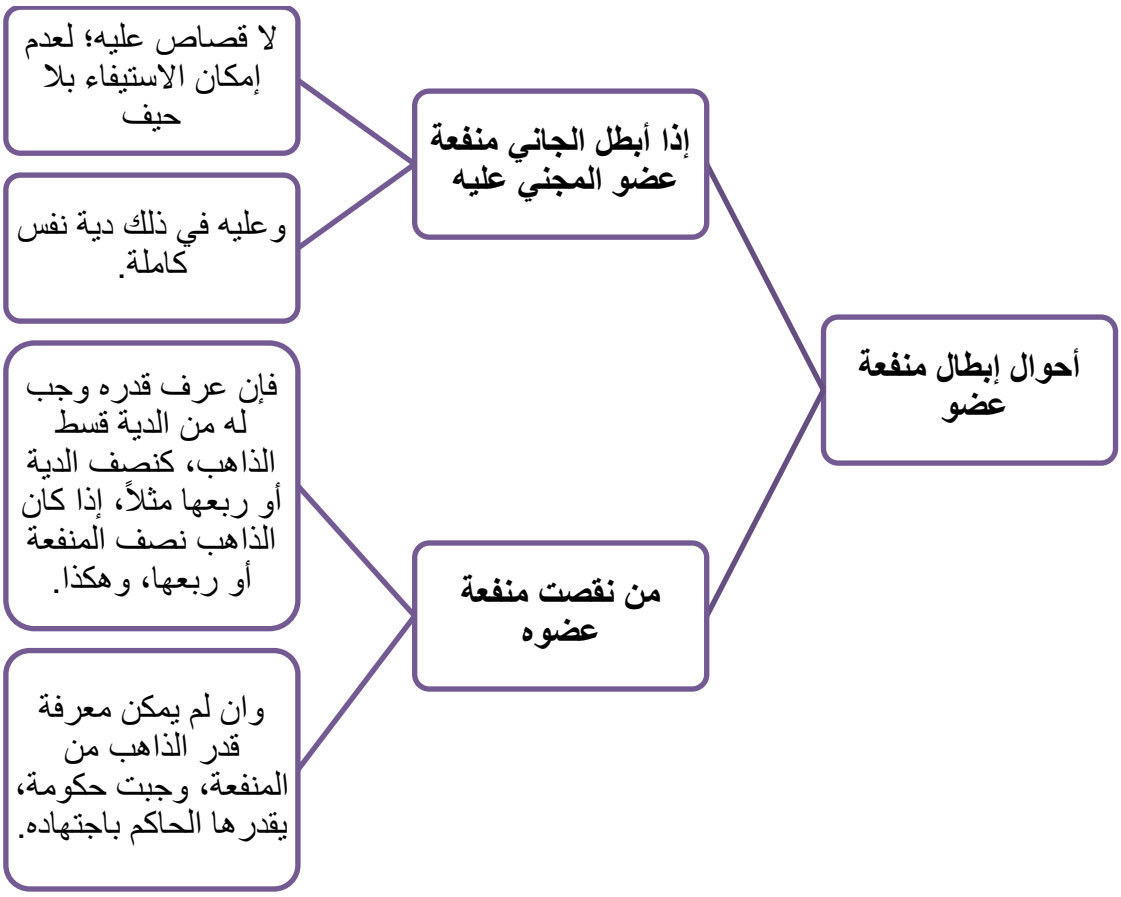

القاعدة

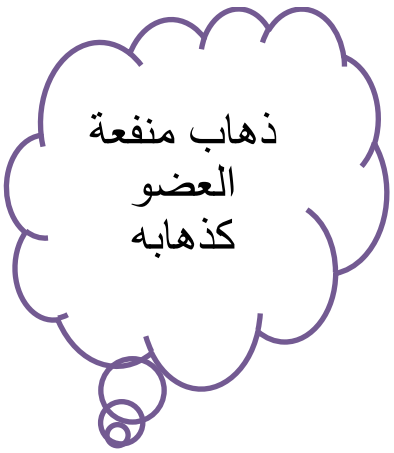

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

حكم القضاء قبل البرء:

يستحب تأخير القصاص بعد اندمال الجرح ويجوز قبله والأدلة على ذالك:

عن جابر :"أن رجلا جُرح فأراد أن يستقيد ، فنهى النبي أن يستقاد من الجارح حتى يبرأ المجروح"

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته ، فجاء إلى النبي فقال :" أقدني ، فقال : " حتى تبرأ " ، ثم جاء إليه فقال : أقدني ، فأقاده ، ثم جاء إليه فقال : يارسول الله عرجت ، قال النبي :قد نهيتك وعصيتني فأبعدك الله وبطل عرجُك ".

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

حكم السراية في القصاص :